منطقة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأوربية: دراسة تحليلية جيوسياسية

د. آسيا لعمراني

جامعة الجزائر 3، ass_lamrani@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/12/16 **تاريخ المراجعة:** 2019/04/24 **تاريخ القبول:** 201/07/18

ملخص

تعتبر البيئة الأمنية المتغيرة في منطقة الساحل الإفريقي اختبارا حقيقيا لمدى قدرة الإتحاد الأوربي على تفعيل دوره على الساحة الدولية، ففي ظل تزايد التهديدات الأمنية يسعى الاتحاد الأوربي أن يكون حاضرا في منطقة الساحل لحماية مصالحه وتحقيق أمنه الشامل، من خلال قوته الناعمة واعتماد إستراتيجية شاملة تربط الأمن بالتنمية كاستجابة للتحديات التي تشهدها المنطقة. لهذا يتعين على الاتحاد الأوربي الذي يسعى لهندسة ترتيبات الأمن الإقليمي في عالم متعدد الأقطاب، قبول التنوع في آليات بناء السلم مع إشراك جميع الأطراف الإقليمية من دول ومنظمات إفريقية لأخذ زمام المبادرة في ظل المخاطر الجديدة العابرة للحدود.

كلمات المفاتيح: الاتحاد الأوربي، الساحل، الإستراتيجية، الأمن، القوة الناعمة، بناء السلم.

Sahel region in the European Strategy: A geopolitical analysis

Abstract

The changing security environment in the Sahel region is a real test for the EU's ability to activate its role in the international arena. To cope with the increasing security threats, the EU seeks to be present in the Sahel to protect its interests and to achieve comprehensive security, through soft power and the adoption of a comprehensive strategy linking security with development in response to the challenges in the region. The European Union must have acceptance of diversity in the peace-building mechanisms with the involvement of all African states and organizations to take the lead to manage the new cross-border risks.

Key words: European union, sahel, strategy, security, soft power, peace-building.

Le Sahel dans la Stratégie Européenne: Une analyse géopolitique

Résumé

L'évolution des défis sécuritaires au Sahel semble être un véritable test pour l'UE qui vise à prendre sa place sur la scène internationale. Aujourd'hui, Face à la montée en puissance de l'insécurité, l'UE cherche à être présente au Sahel pour mieux protéger ses intérêts et parvenir à une sécurité globale, grâce au soft power et à l'adoption d'une stratégie globale reliant la sécurité au développement en réponse aux défis de la région. L'Union européenne doit accepter la diversité dans les mécanismes de consolidation de la paix avec la participation de tous les États et organisations africaines pour prendre les devants face aux nouveaux risques transfrontaliers.

Mots-clés: Union Européenne, sahel, stratégie, sécurité, puissance douce, consolidation de paix.

المؤلف المرسل: آسيا لعمراني، ass_lamrani@yahoo.fr

مقدّمة

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو سياسية التي تثير اهتمام وتطلعات مختلف الفواعل الدولية، خاصة وأن هذه المنطقة شهدت في الآونة الأخيرة تطورات أمنية غير مسبوقة، ارتبطت بوجود ما يعرف بـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وازدادت حدتها بالانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، ناهيك عن تدهور الأوضاع في دول وسط إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة، والمخدرات، وازدياد عدد اللاجئين.

هذه التهديدات باتت مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانعدام الأمن في دول المنطقة وحتى الدول المجاورة لها، مما استدعى مبادرات إقليمية ودولية لإيجاد حلول ناجعة لمواجهتها. وفي هذا الإطار يعتبر الاتحاد الأوربي من بين أهم الفواعل الدولية التي تسعى لممارسة دور لها في منطقة الساحل الإفريقي، مدفوعا بتعزيز مصالحه وحماية أمنه الموسّع، حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي تحديا استراتيجيا بالنسبة للاتحاد الأوربي خاصة وأن انعدام الاستقرار في هذه المنطقة له تداعيات مباشرة على أمن جيران الاتحاد الأوربي ومن ثم على الاتحاد الأوربي في حد ذاته.

إن الاهتمام الأوربي بمنطقة الساحل جاء في سياق تطورات إقليمية ودولية جديدة، الأمر الذي دفعه إلى تبني "إستراتيجية للأمن والتنمية في الساحل" سنة 2011، كاستجابة لمختلف التحديات وعوامل اللااستقرار. لذلك تعتبر الإستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل منعطفا جديدا في العمل الخارجي للإتحاد الأوربي، من خلال مقاربة جديدة تشمل إدماج مختلف البرامج والآليات الأوربية.

فهل يمكن اعتبار الإستراتيجية الأوربية تجاه منطقة الساحل الإفريقي فعلا استجابة حقيقية للتحديات التي تعاني منها دول المنطقة؟ وهل المساعدات التنموية الأوربية لدول الساحل كفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة؟

أولا: دوافع اهتمام الاتحاد الأوربي بمنطقة الساحل الإفريقي:

في ظل التطورات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، يسعى الاتحاد الأوربي جاهدا من أجل تفعيل دوره والمساهمة في شؤون هذه المنطقة التي تتميز بتصاعد اللاأمن، وذلك بحكم الروابط التاريخية لدوله الاستعمارية مع دول المنطقة، وبحكم القرب الجغرافي الذي يجعل من أمن أوربا يرتبط بأمن دول الساحل، ناهيك عن حجم المصالح الأوربية في المنطقة.

1- المسؤولية التاريخية للاستعمار الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتبط دول الاتحاد الأوربي بعلاقات تاريخية مع الدول الإفريقية، حيث كانت أغلبها في وقت سابق مستعمرات أوربية. لذلك فإن ما يحدث اليوم في منطقة الساحل ما هو في الواقع إلا صورة عن مخلفات الاستعمار الأوربي، الذي لم يراع الخصوصية العرقية والقبلية والدينية واللغوية للمنطقة عند تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية الكبرى في القارة، والدليل على ذلك "مؤتمر برلين" سنة 1884 الذي أفضى إلى تنظيم الانتداب الاستعماري، والاتفاق على تقسيم مناطق نفوذ في القارة الإفريقية بين الدول الأوربية الاستعمارية[1].

لهذا جاء ترسيم حدود الدول الإفريقية بشكل يتوافق مع مصالح الاستعمار، ويتعارض مع خصوصية الشعوب الإفريقية، أي الفصل بين أفراد الجماعة الإثنية الواحدة وتقسيمها على أكثر من دولة، والمثال الأبرز على ذلك هو قبائل "الطوارق"[2] في الساحل الإفريقي.

فالحدود الموروثة عن الاستعمار الأوربي أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أدت من جهة أخرى إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، مما شجع تزايد حدة الصراعات العرقية وتفاقمها، خاصة بعد استقلال دول الساحل مع بداية الستينات من القرن العشرين، الأمر الذي دفع منظمة الوحدة الإفريقية سابقا إلى التأكيد في ميثاقها سنة 1963 على مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار". ومع هذا شهدت القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال نزاعات عنيفة، عكست أغلبها فشل هذه الدول في تحقيق الاندماج المجتمعي وإخفاقها في تحقيق مشروع الدولة الوطنية[3].

ما يمكن استنتاجه، أن هناك عدد قليل جدا من الحدود السياسية في العالم المتوافقة مع الحدود الإثنوغرافية، ويرجع هذا إلى عاملين أساسيين[4]:

أ- الاختلاط والتداخل بين الشعوب، حيث يصعب إقامة فاصل واضح بينها، لذلك لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم لفصل الشعوب فصلا دقيقا، ومن ثم فإن هناك العديد من الشعوب تتوغل داخل حدود شعوب أخرى مجاورة.

ب- أن تخطيط الحدود عادة ما يتم على أسس المصالح الاقتصادية والإستراتيجية.

لذلك فإن الاستعمار الأوربي وضع حدود سياسية بين الدول الإفريقية عامة، ودول الساحل الإفريقي خاصة دون مراعاة خصوصية المنطقة، وهو ما يعكس حجم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدول الاستعمارية بالمنطقة.

2- الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

بما أن الاتحاد الأوربي عملاق اقتصادي عالمي، فإنه بحاجة إلى مصادر الطاقة والأسواق الخارجية، من أجل الحفاظ على مكانته، لهذا يرى الاتحاد أنه يجب أن يكون حاضرا في ضمان استقرار منطقة الساحل نظرا لحجم مصالحه الاقتصادية فيها. ولعل أهم العوامل التي جعلت الاتحاد الأوربي يهتم باستقرار المنطقة، تتمثل فيما يلي:

أ- **الأزمة الاقتصادية الأوربية:** منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، والعالم يعيش تداعياتها، حيث شهدت بعض الدول الأوربية أزمات اقتصادية متفاوتة هددت سرح الإتحاد الأوربي بأكمله، تمحورت حول أزمة الديون اليونانية، وانتشرت الأزمة لتصل إلى إيطاليا، وإسبانيا والبرتغال. كما ارتبطت هذه الأزمة بمشكلات اقتصادية ذات طابع سياسي واجتماعي، انعكست في ارتفاع معدلات البطالة، حيث وصلت معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوربي إلى 9.5% خلال أوت 2011، وفي باقي دول منطقة اليورو وصل معدل البطالة إلى 17%[5].

لذلك فإن الدول الأوربية تحتاج بشكل كبير إلى مصادر للتمويل للخروج من أزمتها، وهو ما جعلها تؤكد على أهمية منطقة الساحل في تحقيق أمنها الاقتصادي.

ب- تأمين الثروات الطاقوية والمعدنية من منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر القارة الإفريقية عامة ذات مركز قوي عالميا من حيث إنتاجها المعدني، ففي شمال إفريقيا يتركز الفوسفات والزنك والمنغنيز والحديد، أما غرب إفريقيا يتركز فيها البوكسيت، وفي وسط إفريقيا هناك النحاس

واليورانيوم، وشرق إفريقيا هناك الحديد والبلاتين، أما في جنوب إفريقيا فهناك النحاس والذهب والماس واليورانيوم والفحم والحديد[6]. وبالنسبة لدول الساحل، تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، والنيجر ثاني أكبر منتج لليورانيوم. لهذا تتواجد بمنطقة الساحل عدة شركات أوربية تقوم بعمليات التنقيب مثل: الشركات الفرنسية (AREVA – TOTAL)، والشركات الألمانية (RWE -Wintershall)، والشركات الإسبانية (Repsol)، كما عملت إيطاليا على تقوية نفوذها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة (ENI)[7].

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يتضاعف في السنوات العشرين المقبلة الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي، كما أن "منطقة الساحل يمكن أن تلعب دورا قياديا كمورد للطاقة"، لاسيما مع دخول تشاد وموريتانيا في مجموعة الدول المنتجة للنفط[8]. الأمر الذي يدفع الاتحاد الأوربي إلى محاولة المشاركة بفعالية في التحولات الهامة التي تشهدها منطقة الساحل، وبالتالي ضمان إمداداته النفطية من خلال حماية خطوط الأنابيب عبر الساحل حتى لا تكون تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية.

جـ- تنويع مصادر الطاقة والحد من تبعية الاتحاد الأوربي للغاز الروسي:

في ظل النفوذ المتزايد لروسيا في الأسواق الأوربية، أضحى استخدام إمدادات الطاقة كسلاح سياسي من جانب روسيا التي تضغط من خلاله على جيرانها، وهو ما تأكد بعد وقف إمدادات الغاز الروسي عن أوكرانيا سنة 2006، وبيلاروسيا سنة 2007، واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوربا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز[9]. ناهيك عن أزمة الغاز خلال عامي 2008-2009 في ظل الحرب الجورجية- الروسية.

ولقد ألقت الأزمة الأوكرانية سنة 2013 بظلالها على العلاقات الأوربية- الروسية، خاصة بعد ضم هذا الأخير لشبه جزيرة "القرم" في 2014 (علما أن روسيا تعتبر المصدر الرئيسي للغاز الأوربي الذي يمرّ عبر أوكرانيا)، حيث هددت روسيا بوقف إمدادات الغاز إذا ما فرض الاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التوجه الأوربي نحو الغاز الإفريقي. ففي هذا الإطار تسعى فرنسا لتحويل الغاز من النيجر لربطه بشبكات ليبية تشادية ثم إلى شبكات إيطالية نحو أوربا [10].

ومع انطلاق ما يمكن تسميته بـ "ثورة الغاز الصخري" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2011، أكّد تقرير البنك الإفريقي للتنمية (BAD) الصادر في17 أكتوبر 2013 بعنوان: "الغاز الصخري وآثاره على إفريقيا وبنك التنمية الإفريقي"، أن هناك سبعة دول إفريقية تملك احتياطي كبير من "الغاز الصخري" (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، وجنوب إفريقيا) إذا تم استغلالها قد يؤدي إلى انخفاض في أسعار الغاز، وإلى استهلاك أكبر من الغاز الطبيعي [11].

لهذا ربما ستسعى دول الاتحاد الأوربي إلى إعادة توجيه سياستها الطاقوية، من خلال البحث عن مصادر جديدة للإمداد بالطاقة نتيجة تخوفها من زيادة نفوذ روسيا وقدرتها على عرقلة إمدادات الشركاء الشرقيين من الغاز.

إلى جانب الطاقة والمعادن فإن الاتحاد الأوربي يحاول ضمان الأسواق الخارجية لصرف منتجاته، وتدعيم قدرته التنافسية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

د- ضمان القدرة التنافسية في ظل النفوذ المتزايد للشركات العالمية والقوى الكبرى:

تتواجد بمنطقة الساحل عدة شركات أجنبية، أهمها: الشركات الأسترالية، وشركات كوريا الجنوبية، وشركات كندية وهندية تستثمر في اليورانيوم النيجيري، وشركات أخرى مثل "قطر بتروليوم" (Quatar Petroleum) و(kufpec) التي تقوم بعمليات التنقيب في موريتانيا، وشركة "غاز بروم "الروسية (Gazprom) والتي وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا، ووقعت سنة 2011 اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم. يضاف إلى هذا شركات أمريكية، وشركات صينية مثل: شركة الصين الوطنية للبترول (Petroleum China National Corporation)، والشركة الوطنية الصينية للنفط (National Off-shore Oil Company Chinese)، وشركة سينوبك (Sinopec) الموجودة في بلدان الساحل، بما في ذلك النيجر وموريتانيا وتشاد، وأيضا أبحاث التنقيب في مالي[12].

وتجدر الإشارة إلى أن الصين التي تعتبر ثاني قوة اقتصادية في العالم، ازداد وجودها بمنطقة الساحل في السنوات الأخيرة، حيث حصلت الصين سنة 2011 على امتيازات لاستغلال منجم اليورانيوم في النيجر كما تستورد الحديد الخام من موريتانيا، وتنشط في التنقيب عن النفط في تشاد. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية وسعت الصين علاقاتها مع عدد من دول غرب إفريقيا خاصة نيجيريا وغينيا الاستوائية، أما جنوبا تتمتع الصين بعلاقات قوية مع أنغولا التي تمدها بأكثر من 15 % من احتياجاتها النفطية[13].

وحسب بعض التقديرات فإن الساحل الإفريقي سيصبح المصدّر الرئيسي للطاقة في عام 2030، مما يثير التنافس بين مختلف القوى الكبرى من أجل السيطرة على مواقع الإنتاج. فهناك مشروعين في الممر الساحلي: مشروع صيني لفتح الثروة النفطية والمعدنية في منطقة الساحل، من خلال ميناء السودان إلى البحر الأحمر على طول المحور الأفقي من موريتانيا (في هذا السياق تأتي الرغبة في توصيل النفط النيجيري والنفط التشادي) وخطة غربية لفتح الثروة عبر خليج غينيا.

3- التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وفق الرؤية الأوربية:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي الحدود الجيوسياسية لأقصى جنوب الاتحاد الأوربي، والممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، لهذا تزايدت المخاوف الأوربية من حالات عدم الاستقرار التي قد تثيرها منطقة الساحل، خاصة على حدود الاتحاد الجنوبية وإمكانية امتداد آثارها إلى دوله الأعضاء. لذلك يعتبر الاتحاد الأوربي أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت تشكل مصدرا لتهديد استقرار دوله بكل ما تفرزه من تهديدات أمنية، أهمها:

أ- **الفشل السياسي والاقتصادي لدول الساحل أو ما يعرف بـ "الدول الفاشلة"**: حيث يعتبر الاتحاد الأوربي أن الحكم السيئ أو سوء الإدارة والفساد هي أحد العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية في عدة دول من منطقة الساحل. هذه الأخيرة هي أضعف من أن تسيطر على التطورات بأراضيها، وبالتالي أصبحت تهدد استقرار الدول المجاورة باعتبارها قاعدة وملجأ للجريمة الدولية، والشبكات الإرهابية، إضافة إلى مصدر لتدفق اللاجئين، مع احتمال ارتفاع معدل النمو السكاني في 2040، حيث من المتوقع أن يتضاعف سكان الساحل إلى 150 مليون نسمة[15].

ب- تدفق الهجرة غير الشرعية ومشكل اللاجئين: يمكن القول أن موجة الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى شمال إفريقيا ثم إلى أوربا نمت بدءا من التسعينات من القرن العشرين، وتعتبر المحاور الرئيسية لرحلات المهاجرين من المغرب وعبر الجزائر وليبيا وتونس. هذه القضية تمثل التحدي الأكبر للأمن الأوربي نظرا لما قد تثيره من مشاكل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي. وفيما يتعلق باللاجئين، أكد رئيس المجلس الأوربي سابقا "هرمان فان رومباي" أن الوضع الأمني المتدهور في شمال مالي، الواقعة في الساحل الإفريقي يمثل خطرا إقليمياً ويهدد المصالح الأوربية. وأوضح "رومباي" في كلمة له في 22 أكتوبر 2012 أمام البرلمان الأوربي خلال استعراضه لنتائج القمة الأوربية، أن التداعيات الأمنية والإنسانية للوضع في مالي، يؤثر على أوربا كما يؤثر على دول الجوار الإفريقي، وما يحمله ذلك من مخاطر زعزعة أمن المنطقة ككل، حيث قدرت بعثة إنسانية مشتركة لمنطقة الساحل الإفريقي – تضم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي– عدد النازحين بسبب الأزمة، بنحو 200 ألف لاجيء باتجاه دول الجوار [16].

ولقد تعمقت حدة المشكلات الأمنية، من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعدد من القضايا الأمنية الأخرى، مثل: الإرهاب، والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات...الخ. ضف إلى هذا أن الهجرة غير الشرعية تتم عبر شبكات من عصابات الجريمة المنظمة.

جـ – انتشار الجريمة المنظمة: تشهد منطقة الساحل الإفريقي انتشارا واسعا لشبكات إجرامية منظمة يمتد نشاطها عبر عدة دول، للحصول على الربح عبر أفعال غير مشروعة مستخدمة في ذلك التهديد والعنف والرشوة، وتشمل نشاطاتها الاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، بما في ذلك تهريب السلع مثل الوقود والسجائر، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية. وحسب تقرير الشرطة الدولية "الأنتربول"، هناك حوالي 50 طن من الكوكايين بقيمة 1.8 مليار دولار تنتقل بصفة غير شرعية في غرب إفريقيا سنويا، قادمة من أمريكا الجنوبية وصولا إلى خليج غينيا، ليصعد تجاه السنغال وموريتانيا، ثم تجاه المغرب والجزائر لينتهي في أوربا [17]. أما بالنسبة لتجارة الأسلحة، فلقد أصبحت ليبيا بعد سقوط نظام "معمر القذافي" سوقا مفتوحا للسلاح، حيث لا يزال حوالي 90 ألف ليبي مسلحا منذ ماي 2012، في حين أن حوالي 20 مليون قطعة سلاح تنتشر في ليبيا. وفي ظل حدود المنطقة التي يسهل اختراقها، فإن هناك عدة مجموعات مسلحة استفادت من انتشار الأسلحة، مثل المتمردون الطوارق في مالي وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب[18]. إضافة إلى هذا زيادة عمليات اختطاف الرعايا الأجانب سواء لأغراض سياسية مثل المطالبة بتحرير أعضاء التنظيمات المسلحة المسجونين، أو مادية مثل الحصول على فدية لتمويل نشاطاتهم [19].

د- تزايد التنظيمات الإرهابية: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا خاصة بعد تطور الأزمة المالية، وسقوط الجزء الشمالي من مالي تحت سيطرة مجموعات مسلّحة مختلفة مثل"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" (MNLA)، و"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" (AQMI)، وحلفائهم من "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا". وتنظيم "بوكو حرام" (Boko Haram) في نيجيريا الذي يعتبر منظمة شقيقة لتنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي". وهناك "خلايا نائمة" في دول أخرى في جميع أنحاء منطقة الساحل الإفريقي[20].

وحسب دراسة أمنية لمركز أمريكي "AG World" سنة 2012، فإن عدد الإرهابيين الذين ينشطون في الساحل تجاوز 6000 شخص يتوزعون على عدة تنظيمات إجرامية. وبالتالي يمكن القول أن خطر "بلقنة" و"أفغنة" إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت واقعا[21].

مما سبق ذكره يمكن القول أن الأمن الأوربي يتأثر بكل التوازنات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي، كما أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر فقط على حماية حدود الاتحاد الأوربي من التهديدات المحتملة عن عدم الاستقرار في المنطقة، بل أن أمنه يمتد إلى غاية وجود مصالحه، الأمر الذي يدفعه إلى المشاركة بفعالية في تحقيق الأمن وبناء السلم في منطقة الساحل من خلال إستراتيجية شاملة تربط الأمن بالتنمية.

ثانيا: الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل:

لقد استدعى التدهور الأمني في منطقة الساحل[22] خلال السنوات الأخيرة، من الاتحاد الأوربي إيجاد إستراتيجية أمنية، للمحافظة على الحدود الضرورية للمتطلبات الأمنية في ظل تزايد واستمرار مختلف التهديدات، عبر عدة وسائل سواء سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية. وكانت مجموعة من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي (على وجه التحديد: فرنسا، وألمانيا، واسبانيا، والدنمارك، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال والسويد) قد طالبت الممثل السامي للاتحاد الأوربي بضرورة وضع إستراتيجية بالمنطقة نظرا لاستمرار الاضطرابات فيها، ناهيك عن عمليات اختطاف وقتل المواطنين الأوربيين خاصة الفرنسيين من طرف ما يعرف بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وبهذا تم تبني الإستراتيجية من أجل الساحل بعد سنوات من التحضير وذلك في 21 مارس 2011 [23].

هذه الإستراتيجية ربطت بين الأمن والتنمية في الساحل، فمساعدة هذه البلدان في تحقيق الأمن يتماشى مع قدرتها في تحقيق نمو اقتصادياتها، وتخفيف نسبة الفقر. وتركز الإستراتيجية بداية على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة، وهي: موريتانيا والنيجر ومالي، وفي غضون ذلك يتم وضعها في سياق إقليمي أكبر لتصل إلى تشاد وإقليم المغرب العربي وغرب إفريقيا. وترتبط هذه الإستراتيجية بأربعة محاور رئيسية [24]:

- **التنمية والحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية:** أي المساهمة في الاقتصاد العام والتنمية الاجتماعية، وتشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي للتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية، وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء، وتطوير قدرات المؤسسات وإنشاء أو تقوية حضور إدارات الدولة، خصوصا في شمال مالي والنيجر، والمساعدة على خلق فرص اقتصادية وتعليمية للتجمعات المحلية، ومساعدة الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن عبر إنشاء الطرق وتقديم الخدمات الاجتماعية والحد من تأثير التغيرات المناخية.
- **تعزيز التعاون الإقليمي:** أي تطوير رؤية مشتركة من قبل الدول الشركاء لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتعامل مع التحديات التنموية عبر إقامة حوار دائم على أعلى المستويات، ومخاطبة الشركاء المعنيين بما في ذلك دول المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في الساحل.
- **تقوية القدرات الوطنية وسيادة دولة القانون:** وذلك في القطاعات التي تواجه التهديدات، وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص، والارتباط بمعايير الحكم الراشد للتأكد من سيطرة الدولة.

• **محاربة ومنع العنف والتطرف:** من خلال مساعدة الشعوب لمكافحة الإرهاب، وتقديم الخدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا، وتقديم رؤية حول التشغيل للمجموعات المهمشة اجتماعيا، خصوصا الشباب المعرض للعنف، ودعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه الظواهر.

بالتالي يمكن للاتحاد الأوربي أن يساهم بدور مهم في تشجيع التنمية الاقتصادية لدول الساحل، وذلك من خلال تقديم المساعدات الإنمائية التي أثبتت مزيد من الأهمية والحلول على المدى الطويل في المنطقة. وحسب النائب بالبرلمان الأوربي "جيل بارنو" Gilles Pargneaux، فإن الاتحاد الأوربي خصص فعلا أكثر من 660 مليون أورو لمنطقة الساحل في الفترة الممتدة من 2007-2013 من خلال الصندوق الأوربي للتنمية (FED)، و167 مليون أورو إضافية من خلال إستراتيجية الساحل المعتمدة في 2011[25].

إلى جانب المساعدات، طرح الاتحاد الأوربي بعثتين في إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية المشتركة بمنطقة الساحل، حيث أعلن الاتحاد في جويلية 2012 مهمة السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية المشتركة المدنية بالنيجر (EUCAP SAHEL)، بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لفترة مدتها سنتين بميزانية قدرت بـ 8.7 مليون أورو. كما قام الإتحاد بإعلان مهمة التكوين العسكري بمالي (EUTM) في 18 فيفري 2013، لمدة 15 شهر، بميزانية قدرت بـ 23 مليون أورو، الهدف منها مساندة إعادة بناء القوات المسلحة المالية وتوفير قدرات عملية[26].

كما تدخل الاتحاد الأوربي أيضا في بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر في إطار "مجموعة دول الساحل الخمس(Sahel G5) "، ومنحها تمويلا قدره 50 مليون أورو، ويعتبر ذلك إطارا مؤسسيا تم إنشاؤه عام 2014 من أجل مواءمة التعاون الإقليمي في السياسات التنموية والقضايا الأمنية[27]. ولقد اعتمد المجلس الأوربي أيضا خطة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل(RAP) (2015-2020) في 20 أفريل2015، والتي تحدد الإطار العام لتنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية، والمتمثل في الإجراءات والمبادرات الخاصة بالسنوات القادمة – بالتنسيق مع الدول الأعضاء – من خلال التركيز على مجالات محددة مثل: مكافحة ومنع التطرف، تهيئة الظروف المناسبة للشباب، الهجرة، التنقل وإدارة الحدود، ومكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ففي ضوء الأزمة متعددة الأبعاد التي تشهدها منطقة الساحل، تحاول الإستراتيجية الأوربية توظيف مجموعة من الإجراءات بداية من الدبلوماسية إلى الأمن والدفاع والتمويل والتجارة والتنمية.

ورغم أنها تحمل، مجموعة واسعة من السياسات والأدوات المتاحة للاتحاد الأوربي لمعالجة قضايا الأمن والتنمية على المستوى الإقليمي، إلا أن هذه الإستراتيجية فشلت في منع حدوث أزمة مالي عام 2012، خاصة في ظل عدم تركيزها على جهود الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي والاحتياجات الاقتصادية، والتركيز على الأمن أكثر من تركيزها على التنمية.

من خلال هذه الإستراتيجية يتبين أن العلاقة بين الأمن والتنمية تشكل جوهر العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول الساحل الإفريقي، كما أن الدعم الأوربي لهذه الدول يركز بوضوح على البعد الأمني، خاصة وأن تحسين هذا المجال في دول الساحل لديه تأثير واضح ومباشر على حماية المواطنين والمصالح الأوربية.

لهذا جاءت الإستراتيجية الأوربية لتعبر عن جملة من الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوربي إلى تحقيقها، باعتباره عملاق اقتصادي. ومن أجل الحفاظ على مكانته، فإن هذا يدفعه للبحث عن نفوذ سياسي يدعم قوته الاقتصادية في العالم.

ثالثا: أهداف الإستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي:

تتضمن الإستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل عدة أهداف، منها أهداف قصيرة المدى تركز على تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل التعليم والصحة والطرقات،...الخ. وأهداف طويلة المدى مثل مكافحة الإرهاب من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمن والحكم الراشد، ومنع الهجمات الإرهابية من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحد من تهريب المخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية من الساحل باتجاه أوربا، سعيا للحفاظ على المصالح الاقتصادية لهذه الأخيرة لاسيما ما تعلق بحماية خطوط أنابيب الطاقة.

غير أن تزايد اهتمام الاتحاد الأوربي بتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، جاء ليعبّر من جهة أخرى عن جملة من الأهداف غير المعلنة، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- سياسيا: يسعى الاتحاد الأوربي إلى تبني نهج مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، خاصة وأن الولايات المتحدة تسعى باستمرار لتهميش الدور الأوربي حتى في مناطق نفوذه التقليدية. وفي هذا الإطار أكّد "صامويل هانتنغتون" في مقال له حول" القوة العظمى الوحيدة"، أن: "الإتحاد الأوربي سيشكل "الحركة المنفردة الأهم" في عملية الرد العالمي الشامل على الهيمنة الأمريكية وأن يتمخض عن قرن جديد " متعدد الأقطاب حقا" هو القرن الحادي والعشرين"[28].

وبالتالي تعزيز قدرة أوربا على البروز كقوة موحدة للحفاظ على مناطق نفوذه التقليدية، فمن المرجح أن تستمر عملية التوسيع واتخاذ تدابير التكيف الناجمة عن توازنات جديدة والتطلعات المقبلة للاتحاد الأوربي في إطار إعادة بناء الاتحاد الموسع لأكثر من 30 دولة [29]. والبحث عن نفوذ سياسي لتدعيم قوته الاقتصادية.

2- اقتصاديا: الاتحاد الأوربي يسعى لأن يكون أحد القوى الرئيسية في ظل عالم متعدد الأقطاب، خاصة وأن فترة ما بعد الحرب الباردة تميزت ببروز أربعة قوى اقتصادية تتمثل في الصين وروسيا والهند والبرازيل، والمعروفة اختصارا بدول "بريك"« BRIC ». في السياق ذاته يعتقد "هنري كيسنجر" أن الأدوار التي تلعبها معظم البلدان الآسيوية في تغير متواصل، فهناك تطور لليابان في اتجاه سياسة دولية أكثر علنية، حيث أصبح يمثل قوة سياسية ودبلوماسية واقتصادية، ومن المرجح أن ينمو نشاطه على المستوى الإستراتيجي، وتنبعث الهند كقوة رئيسية وسيزداد نشاطها في آسيا الجنوبية الشرقية، وسوف تصرّ الصين على دور سياسي يتناسب مع قوتها الاقتصادية المتنامية، خاصة وأنها حققت نموا اقتصاديا سريعا ومستمرا، وأكدت مكانتها كقوة كبرى إقليميا وعالميا[30].

3- أمنيا: ممارسة الاتحاد دورا قياديا في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل لإثبات الهوية الأوربية من خلال ما توفره إمكانياته المختلفة، وتدارك الفشل الذي واجهه لتحقيق السلم في قلب أوربا. وتأكيده على إمكانية مساهمته في تسوية القضايا الأمنية الإقليمية والدولية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت من أحداث 11 سبتمبر 2001 ذريعة للانفراد بالقضايا الأمنية الدولية وبالتحديد مكافحة الإرهاب.

وبالتالي سعي الاتحاد الأوربي لمواكبة مختلف التطورات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، من خلال معالجة المشاكل الأمنية المختلفة التي أفرزها تدهور الأوضاع السياسية في بعض دول المنطقة، وانعكاساتها السلبية على الدول المجاورة.

وعلى ما يبدو، فإن حصول الاتحاد الأوربي على جائزة نوبل للسلام عام 2012 هو بمثابة حافز يتوجب على الاتحاد الالتزام أكثر تأكيدا لدوره العالمي في المستقبل. غير أن الاتحاد لا يزال يواجه عدة تحديات تحدّ من هذا الدور.

رابعا: التحديات التي تواجه الدور الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي:

يواجه الاتحاد الأوربي في إطار سعيه للمساهمة في بناء إستراتيجية شاملة في الساحل جملة من التحديات، وهي بالأساس تحديات داخلية وأخرى خارجية.

1- التحديات الداخلية:

أ-غياب سياسة خارجية وأمنية أوربية مشتركة(PESC):

عملت الدول الأوربية منذ نهاية الحرب الباردة على تطوير جهودها المشتركة من أجل بناء سياسة خارجية وأمنية موحدة، للاستجابة للعديد من التطورات الأمنية، سواء الإقليمية أو الدولية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الرغبة زادت بعد تعاظم الوحدة الأوربية في المجال الاقتصادي. ومن خلال معاهدتي ماستريخت(1993) وأمستردام(1999) تم التركيز على مفهومي الأمن والدفاع الأوربيين، وبالتالي بناء وتطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تندرج في إطارها سياسة أمنية ودفاعية(PESD) من أجل تحقيق الأمن الأوربي الشامل، والمساهمة في الشؤون العالمية.

غير أن الواقع يؤكّد غياب التنسيق الأوربي المشترك في مجالي السياسة الخارجية والأمن والدفاع، لأنّ الاتحاد الأوربي لا يزال يتمتع بآلية معقدة لاتخاذ القرارات على مستوى السياسية الخارجية والأمنية الأوربية، والتي تتخذ "بالإجماع". لهذا فهو مطالب بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية للتكلم بصوت واحد.

ب- ضعف القدرات العسكرية للاتحاد الأوربي:

كشفت الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوربي في منطقة الساحل عن الثغرات الموجودة في القدرات العسكرية الأوربية. فإذا كان الاتحاد الأوربي مستعد لتقديم المساعدات الإنسانية (المساعدات الغذائية والرعاية في حالات الطوارىء)، والتعاون الإنمائي (تطوير البنية التحتية وشبكات الاتصالات والمواصلات)، أو الدعم والمشورة بشأن الحكم الجيد (تدريب الفنيين والمديرين وقوات الأمن)، فإنه لا يزال مترددا للانخراط في المزيد من الدعم للقوات المسلحة التي تتجاوز عمليات التدريب[31].

كما أثبتت أزمة مالي ضعف جهود الاتحاد الأوربي لدمج سياسات التنمية مع الأمن في منطقة الساحل، فالاتحاد الأوربي غير قادر على تحمل الأعباء والموارد لإدارة الأزمات منفردا دون الشريك الأمريكي. هذا الأخير لا يزال مسؤولا عن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالفناء الخلفي لأوربا، خاصة وأن مؤسسات الاتحاد اليوم غير جاهزة لإطلاق عملية استجابة سريعة، فهي بحاجة إلى تخطيط دائم أكثر، وتحديث البنى أو الهياكل في إطار العمل الأوربي الخارجي[32].

وفي هذا الإطار هناك قضية تطرح تتعلق بالتمويل أو الإنفاق على المشاريع الأمنية الأوربية، فرغم أن معطيات البيئة الأمنية الجديدة في الساحل وفرت فرصة مناسبة جدا لإحياء فكرة أن يكون لأوربا سياسة أمنية ودفاعية مستقلة عن المظلة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، إلا أن قضية التمويل تعتبر محل خلافات حادة بين الدول الأعضاء في الإتحاد، علما بأن العبء المادي لعملية التكامل الأوربي تقع على عاتق الدول الكبرى في الإتحاد[33].

جـ- اختلاف دول الاتحاد الأوربي حول تحديد إستراتيجية مشتركة:

في إطار بناء استراتيجية أمنية أوربية بمنطقة الساحل، لا يزال الاتحاد الأوربي يواجه عدة تحديات خاصة على مستوى دوله الأعضاء. فالمعارضة الوطنية تشكل أكبر عائق أمام نشر إستراتيجية مشتركة في منطقة الساحل، حيث لازال هناك تباين في مواقف دول الاتحاد بشأن تحديد التهديدات بمنطقة الساحل وطرق مواجهتها، وعدم استعدادها للتعاون المشترك من خلال رفض إدماج المساعدات العسكرية في أدوات الاتحاد الأوربي، وبالتالي تغليب المصلحة الوطنية الخاصة على المصلحة الجماعية، وهو ما انعكس سلبا على تأخّر بلورة الإستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل إلى غاية 2011. وعلى سبيل المثال ألمانيا منذ وحدتها تشدد على أمن جيرانها الشرقيين الذي يعتبر من أمن أوربا، لهذا لا تزال مسألة نشر قواتها في الخارج مثيرة للجدل، ما جعلها ترفض المشاركة في التدخل العسكري في كل من ليبيا ومالي، مفضّلة الدعم الإنساني ومسارات التفاوض السياسي، ولا تمانع في إرسال خبراء عسكريين لتدريب قوات مالي[34]. أما بريطانيا (التي قررت الانسحاب من الاتحاد الأوربي بعد استفتاء 23 جوان 2016) كانت قد جددت اهتمامها بالقارة الإفريقية منذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تدخلت عسكريا إلى جانب فرنسا في ليبيا، ودعمت التدخل الذي قادته فرنسا في مالي. ومع ذلك ظهر غموض كبير فيما يتعلق بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية البريطانية، وحدود تنفيذ التزاماتها تجاه القارة الإفريقية.

وبالنسبة لفرنسا، تشدد باستمرار على الأهمية الإستراتيجية لجنوب المتوسط – بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي – في مدركات الأمن الأوربي، وتعتقد بأن مصادر التهديد تأتي من جنوبها وتؤكد على استخدام القوة العسكرية إذا تطلّب الأمر ذلك.

د- التطلعات الفرنسية نحو قيادة الاتحاد الأوربي:

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا تشمل أجزاء عديدة من المستعمرات الفرنسية السابقة، وأن هذه المنطقة تشكل أهمية جيوستراتيجية لفرنسا[35]، الأمر الذي دفع فرنسا إلى بناء إستراتيجية أمنية في المنطقة وفقا لأهدافها، وهو ما تأكّد فعلا من خلال التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 للإطاحة بنظام "معمر القذافي"، والتدخل العسكري في مالي في 11 جانفي 2013.

ففرنسا تواجه أزمة اقتصادية، وهذه فرصة للبحث عن مصادر أخرى لإنعاش الاقتصاد الفرنسي. وأقل ما يقال عن السياسة الفرنسية أنها تحضّر إلى "استعمار جديد" في منطقة الساحل الإفريقي لاستغلال الموارد الطاقوية والمعدنية[36].

وللإشارة، فإن فرنسا نشطة نسبيا في جميع أنحاء إفريقيا من خلال وجود قواتها العسكرية، أي أن هناك حوالي 8150 من الأفراد العسكريين المنتشرين في الخارج حتى جانفي 2014 (810 في غرب إفريقيا، 3565 في

الساحل والصحراء و1600 في وسط إفريقيا)، وتسعى فرنسا أيضا للدعم ألاستخباراتي ومساعدة تدريب الجيوش الإفريقية[37]. لذلك لا يبدو أن فرنسا ستتخلى عن منطقة الساحل، فقد أعلن وزير الدفاع الفرنسي السابق "جان إيف لودريان" Jean-Yves Le Drian في 13 جويلية 2014 نهاية "مهمة سيرفال" Mission Serval، والتي أعلنت سابقا من طرف فرنسا في 11 جانفي 2013 بمالي لوقف تقدم الجماعات المسلحة تجاه باماكو وتقوية الجيش المالي. هذه العملية تم تعويضها بعملية جديدة "عملية بارخان" l'opération Barkhane تستفيد من حوالي 3 آلاف جندي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل[38].

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" (الذي تولى السلطة في 14ماي2017) أعلن خلال أول زيارة رسمية له خارج أوربا بقاعدة "غاو"، أن القوات الفرنسية ستبقى متمركزة في مالي "مادامت منطقة الساحل تواجه تحدي الإرهاب الإسلامي" حسب تصريحه، كما دعا الدول الأوربية إلى تكثيف جهودها في مكافحة الإرهاب وزيادة حجم مساعداتها العسكرية والتنموية إلى المنطقة[39].

لكن الإشكال المطروح، حول ما إذا كان الدور الفرنسي في منطقة الساحل يعتبر فعلا من العقبات التي تحول دون ضمان دعم شامل لإستراتيجية الاتحاد الأوربي؟.

يمكن القول أن السياسة الفرنسية المنفردة في منطقة الساحل ستنعكس سلبا على خلق إستراتيجية أمنية أوربية موحدة، ومن جهة أخرى فرنسا لن تتمكن من مواصلة دورها في منطقة الساحل دون دعم الولايات المتحدة الأمريكية، فالمبادرات الفرنسية تتطلب ميزانية كبيرة، في حين أن الاقتصاد الفرنسي في تراجع مستمر.

إضافة إلى أن الاستقلالية الأوربية الأمنية أصبحت من المسائل المثيرة للخلاف خاصة في ظل الدور الأمريكي المتنامي في القارة الإفريقية.

2- التحديات الخارجية:

أ- تعقيدات البيئة الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي:

إن النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل، والتطورات غير المتوقعة من تغيير النظام في ليبيا وانهيار مالي، أثرت في تنفيذ إستراتيجية الاتحاد، يضاف إلى هذا أن الطبيعة الصحراوية للمنطقة جعلت من الجماعات المسلحة تنتقل من دولة إلى أخرى، وهو ما يشكل تداعيات سلبية على الدول المجاورة، التي يعتبرها الاتحاد الأوربي دول عازلة.

فالتحدي الكبير للاتحاد الأوربي يتمثل في كيفية إشراك جميع الجهات الفاعلة الإقليمية المهمة والرئيسية لاسيما الجزائر ونيجيريا، إضافة إلى التجمعات الإقليمية الإفريقية مثل "الاتحاد الإفريقي" و"الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" (ECOWAS)، أي عدم كفاية تركيز الاتحاد الأوربي على دول الساحل الأساسية، بل الحاجة إلى مواجهة التحديات في منطقة الساحل ضمن إطار أوسع لاحتضان كل من غرب إفريقيا والمغرب العربي[40].

ب-غياب التنسيق الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي:

تواجه إستراتيجية الاتحاد الأوربي في الساحل تحديات كبيرة من حيث التعقيد في المنطقة من جهة، والنهج المتباين من لاعبيها الأساسيين من جهة أخرى. حيث تشكل الخلافات بين الدول الإقليمية في منطقة الساحل عقبة أمام تحقيق إستراتيجية أوربية مشتركة. هذه الأخيرة تتوقف على مدى استعداد الجهات المحلية الفاعلة في المنطقة للتعاون الإقليمي الجاد.

فالانقسامات في منطقة الساحل لها جذور عميقة تتمثل في [41]:

- تباين في فهم التهديدات الأمنية والاستجابات المطلوبة في كثير من الأحيان.
- انعدام الثقة بين الجهات الإقليمية الفاعلة بسبب عدم وجود القدرة وضعف الرؤية لدى الدول.

يضاف إلى ما سبق ذكره صعوبة التعاون الإقليمي في ظل التوتر الجزائري – المغربي المتعلق بقضية الصحراء الغربية، والذي انعكس في فشل اتحاد المغرب العربي. فمنطقة الساحل بحاجة إلى "قطب مغاربي– أوروبي – ساحلي، يكون أكثر ملائمة لمواجهة جماعية للتحديات العابرة للحدود الوطنية" [(42)].

ج– الدور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي:

من بين أهم التغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، هو الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية، حيث أصبحت هذه الأخيرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منطقة المصالح الأساسية بعد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002.

ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشمال الغربي الإفريقي تأسس على مجموعتين من الاعتبارات، **الأولى** تتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية وبمجال الطاقة (تركيزها على النفط والغاز من الجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا، يشكل فرصة لتنويع مصادر الطاقة بعدما انحصرت أكثر على منطقة الشرق الأوسط)، فضلا عن سعيها لإيجاد كيان إقليمي قوي في تلك المنطقة من العالم، بشكل يسمح بتوفير سوقا محتملا للأعمال التجارية وللسلع الأمريكية، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة مع الصين في هذا المجال وفي هذه المنطقة من العالم تحديدا. و**الثانية** تتصل بالنواحي العسكرية، والمصالح الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (ترتبط برغبة الولايات المتحدة في تجفيف جميع منابع الإرهاب حول العالم ومنها منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء، خاصة وأن تلك المنطقة تشكل تهديدا كبيرا للأمن الأمريكي–وفقا للرؤية الأمريكية– والتخوف من إقامة قواعد لـ "تنظيم القاعدة" في "الدول الفاشلة" مثلما يحدث في الصومال) [(43)].

وفي ظل بيئة أمنية وإستراتيجية جديدة في الساحل الإفريقي، عملت الولايات المتحدة على مواصلة دورها من خلال تفعيل التعاون العسكري والأمني في هذه المنطقة، حيث تسعى إلى تحسين القدرات الأمنية للدول الإفريقية في إطار عمليات الطوارئ والتدريب والمساعدة في إفريقيا (ACOTA)، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتأسيس قيادة الأفريكوم (AFRICOM) سنة 2008، بميزانية سنوية قدرت بـ 266 مليون دولار، وبتمركز شبه دائم من مشاة البحرية الأمريكية والقوات الخاصة في جيبوتي[(44)].

ومن أهم المبادرات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل، مبادرة (Pan –Sahel) موجهة لتكوين وتجهيز الجيوش المحلية، مع إرسال حوالي 150 جندي في الدول الأربعة: تشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. وفي هذا الإطار تم تخصيص ميزانية قدرت بـ 8 مليون دولار. وفي 2005 تم تعويضها بالشراكة مع دول الساحل الصحراوي ضد الإرهاب (Trans-Saharan Counter Terrorism Partnership –TSCTP)، تضم إلى جانب الدول الأربعة في المبادرة السابقة الذكر، كل من: الجزائر والمغرب وتونس ونيجيريا وبوركينافاسو والسنغال، الهدف منها تدعيم قدرات هذه الدول لمكافحة التنظيمات الإرهابية[(45)].

وبالتالي يواجه الاتحاد الأوربي في تنفيذ إستراتيجيته بمنطقة الساحل الإفريقي عدة تحديات متداخلة فيما بينها، سواء كانت داخلية أو خارجية، يضاف إليها عدم التحكم في عامل الوقت لاسيما في بيئة ينعدم فيها مستوى

الأمن، ولهذا تبقى عدة أسئلة مطروحة بشأن الإستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل حول ما تم تحقيقه على المستوى العملي؟ وما هو مستقبل هذه الإستراتيجية؟

الخاتمة:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي اختبارا حقيقيا للمقاربة الأوربية الجديدة في القارة الإفريقية، خاصة وأن الدور الأوربي في منطقة الساحل يعتبر جزءا من السياسة الخارجية الأوربية الناشئة، التي تعتمد أساسا على قضايا الأمن والتنمية. فقد أضحت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة في ظل غياب إستراتيجية أمنية إفريقية، ساحة مهمة لترجمة جهود الاتحاد الأوربي لاسيما في مجال تحقيق الأمن الإقليمي، من خلال قوته الناعمة واعتماد إستراتيجية أمنية تكون في مستوى حجم التكتل الأوربي وتطلعاته.

غير أن الإستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل تعد واحدة من أدوات تحقيق أمن الاتحاد الأوربي مثلها مثل بقية المشاريع والسياسات الأوربية، من خلال إشراك جيرانه في إدارة القضايا التي تعتبر حاسمة بالنسبة للاتحاد الأوربي مثل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والطاقة، ....الخ. فمن الواضح أن مصالح الاتحاد الأوربي الأمنية أضحت ذات أولوية كبيرة، حيث ركزت الإستراتيجية أكثر على مجال الأمن منه على التنمية.

ورغم أن الاتحاد الأوربي يبقى شريكا مهما لدول منطقة الساحل الإفريقي من الناحية المالية والدعم الفني، إلا أن دوره الأمني في المنطقة لا يزال ضعيفا، خاصة وأن إستراتيجيته الأمنية تفتقر إلى النفوذ السياسي ومشاركة جميع دوله الأعضاء، إضافة إلى أن هذه الإستراتيجية تبقى غامضة من حيث مجالها الزمني وأدوات تطبيقها وحتى أهدافها، وبالتالي عدم تكيفها مع التعقيد والتغير السريع في منطقة الساحل، كما أنها تفتقر إلى الفهم العميق للعوامل الاجتماعية المحلية والحركيات الاقتصادية للمنطقة.

وفي الواقع يملك الاتحاد الأوربي قدرة لصياغة ترتيبات أمنية إقليمية يمكن أن تتيح له فرصا أفضل للمشاركة في تحقيق السلم والأمن في المنطقة إن أراد ذلك فعلا، من خلال تكثيف آليات الحوار والشراكة مع بقية الفواعل المحلية من دول ومنظمات إقليمية في إطار متعدد الأطراف، خاصة وأن تحقيق الأمن في الساحل لن يتم إلا بإرادة الدول والمنظمات الإفريقية التي يتوجب عليها أخذ زمام المبادرة، لاسيما ما تعلق بالأمن الساحلي-المغاربي.

المراجع والهوامش:

1- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية. الطبعة الثانية، القاهرة: منشأة دار المعارف، 1973، ص ص 177-178.

2- تشكل قبائل" الطوارق" أو "التوارق" أقلية إثنية بمنطقة الساحل الإفريقي، تتوزع على خمسة دول: في مالي يوجد الطوارق بإقليمي "أزواد "و"آدغاغ"، أما في النيجر بمنطقة" أيير Air "، و الجزائر بمنطقة" الهقار"، و ليبيا بمنطقة" فزان"، إضافة إلى نسبة قليلة في بوركينافاسو. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد الطوارق يناهز الثلاث ملايين والنصف مليون تارقي موزعين بأغلبية تصل إلى حوالي85 % في دولتي مالي و النيجر. أنظر: عادل نبهان، "جماعات الطوارق.زمات متعددة وهوية واحدة". فكر أونلاين، 17 أوت 2014: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=9>

3 -حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل". قراءات إفريقية، العدد2، أكتوبر2004، ص 46.

4- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية،1981، ص 119.

5- عبد الحافظ الصاوي، "الاقتصاد العالمي. الأزمة وآفاق الحل". مركز الجزيرة للدراسات، 26 أكتوبر 2011:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110268552844625 9.htm>

6- عز الدين فريد، الجغرافيا السياسية لإفريقيا مع دراسة شاملة للدول الإفريقية. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1966، ص 234.

7- Bérangère Rappent, « Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: le cas de l'union européenne en particulier ». Note d'Analyse du GRIP, Bruxelles, 6 Décembre 2012:
<http://www.grip.org/fr/node/733>

8- Safia Berkouk, "Instabilité dans la région du Sahel: les ressources minières et énergétique attisent les convoitises". El Watan, 30 avril 2012.

9- نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية –الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاسترتيجية". السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص ص 46–47.

10- « L'europe veut substituer le gaz russe par le gaz africain ». L'info alternative, 10.05.2014:
<http://www.alterinfo.net/>

11- "Dans un nouveau rapport, la BAD présente les multiples opportunités du gaz de schiste en Afrique". Banque africaine de développement (BAD). 17 octobre 2013:
<http://www.afdb.org/fr/news-and-events/article/afdb-reports-significant-opportunities-of-shale-gas-production-in-africa-in-a-new-publication-12367/>

12-Rappent, «Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux:le cas de l'union européenne en particulier».Op.Cit.

13- Luis Simón, "New challenges in the Southern Neighbourhood." European geostrategy, Monday, 26th March 2012:
<http://www.europeangeostrategy.org/author/luissimon/>

14- Mehdi Taje" Sahel-Maghreb et Méditerranée: entre menaces et nouvelle destinée (Partie 1). " Afrique Inside , Mai 24, 2014:
<http://afriqueinside.com>

15- Mehdi Taje, « LES DÉFIS SÉCURITAIRES AU SAHEL :UNE ANALYSE GÉOPOLITIQUE ». TRIBUNE LIBRE N°39, Novembre 2013:
<www.cf2r.org>

16- مراد بوعنزول، "الوضع الأمني في شمال مالي يهدد أوروبا". يومية الحياة العربية، 23 أكتوبر 2012.

17- Laurrence Aida Ammour, «Les défis de sécurité dans le Saharo-Sahélienne et leurs répercussions dans la région méditerrnéenne».SEDMED, 2010 :
www.sedmed.org

18- Mathieu Pellerin, «Le Sahel et la contagion libyenne». politique étrangère, 4/2012, p835.

19- Wolfram Lacher, " Organized crime and conflict in the Sahel -Sahara region ".Carnegie Endowment for International Peace, September 2012:
<www.CarnegieEndowment.org/pubs>

20- Ahmedou Ould Abdallah, "Crisis in the Sahel: after Mali, what next?". Africa News and Analysis, July 17, 2012 .

21- Aomar Baghzouz," Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel: Coopération ou rivalités?". L'Année du Maghreb IX | 2013 : <http://anneemaghreb.revues.org/1898>

22- لا بد من الإشارة إلى أن تحديد منطقة الساحل الإفريقي لا تزال محل خلاف، لكن أغلب الخبراء اعتمدوا التعريف الواسع للمنطقة الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا، وموريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، وحوض البحر الأحمر شرقا، والتشاد جنوبا. وبالنسبة للاتحاد الأوربي فقد اعتمد تعريفا أضيق، أي أن الساحل يضم ثلاثة دول رئيسية: موريتانيا ومالي والنيجر. ومناطق من دول أخرى مثل: شمال بوركينافاسو، شمال التشاد، وجنوب الجزائر. أنظر:

Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia HADFIELD ."Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel." Parlement Européen, Mai 2012 :
<http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN>

23- Ibid.

24- "الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل" وكالة الأخبار الموريتانية. 13أكتوبر2013:
< http://www.alakhbar.info/video/115-2013-10-13-20-05-42.html>

25- Gilles Pargneaux, « Seule l'Europe peut garantir un futur au Mali et au Sahel ».16/04/2013: http://www.huffingtonpost.fr/gillespargneaux/europe-malisahel_b_2687682.html
26- « L'Union européenne et le Sahel ». F I C H E D ' I N F O R M A T I O N. Bruxelles, le 6 février 2014: <www.eeas.europa.eu>
27- دالية غانم- يزبك، "لماذا ترى بروكسل أن الأحداث التي تشهدها منطقة الساحل ترتدي أهمية حيوية لأمن الاتحاد الأوروبي؟". مركز كارنيغي للشرق الأوسط،07 يوليو 2017: <http://carnegie-mec.org/diwan/71450>
28- روبرت كاغان، عن الفردوس والقوة، أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد. (ترجمة: فاضل جتكر)، بيروت: الحوار الثقافي، 2004، ص ص 26-27.
29- Taje" Sahel-Maghreb et Méditerranée: entre menaces et nouvelle destinée (Partie 1). "Op.Cit.
30- كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين. ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003، ص 110.
31- Rappent, « Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: le cas de l'union européenne en particulier ». Op.Cit.
32- Rik Coolsaet, Sven Biscop and Jo Coelmont, "Mali: Another European Intervention without the EU?". EGMONT Royal Institute for International Relations. N°42, January 2013: <www.egmontinstitute.be>
33- David Scott Yost, « The NATO Capabilities Gap and the European Union ». Survival, vol.42, n°4, hiver2000-2001, p.97-128. IN Bastien Irondelle, « Défense Européenne et Sciences Sociales: ou en est le débat théorique?». La revue internationale et stratégique, N° 48, Hiver 2002-2003, p.81.
34- Jean-Hugues Kabuiku, "L'intervention militaire au Mali est-elle justifiée?". contrepoints . 12/01/2013: <http://www.contrepoints.org/2013/01/12/111121-lintervention-militaire-au-mali-est-elle-justifiee>
35- لاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا كوّنت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة باللغة الفرنسية المعروفة بـ"الفرانكفونية". أنظر: يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا. تاريخه وحاضره ومستقبله". قرءات إفريقية، العدد11، يناير-مارس 2012، ص ص 60-62.
36- Kabuiku, "L'intervention militaire au Mali est-elle justifiée?". Op.Cit.
37- Stephanie Sanok Kostro, Meredith Boyle "French Counterterrorism in the Sahel: Implications for U.S. Policy". Center for Strategic and International Studies, FEB 4, 2014: <http://csis.org/publication/french-counterterrorism-sahel-implications-us-policy>
38- Zine Cherfaoui, "La France bien partie pour rester longtemps au Sahel». EL Watan, 14 juillet 2014.
39- يزبك، "لماذا ترى بروكسل أن الأحداث التي تشهدها منطقة الساحل ترتدي أهمية حيوية لأمن الاتحاد الأوروبي؟". مرجع سابق.
40- Oladiran Bello, " Quick Fix or Quick sand? Implementing the EU Sahel Strategy". WORKING PAPER, Nº114, november 2012: <www.fride.org>
41- Ibid.
42- Baghzouz, " Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel: Coopération ou rivalités?". Op.Cit.
43- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص ص 92-93.
44- Alex Vines and Tom Cargill, "Obama's sub-Saharan Africa policy: implications for Europe". The Obama Moment: European and American perspectives. Paris: Institute for Security Studies,2009, p222.
45- Antonin Tisseron, «Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara». Hérodote, N°142, 3e trimestre 2011, pp 98-99.